المثقفون والقومية العربية: فريضةُ المراجعة

عبد الإله بلقزيز

- ١ -

أمام كلّ نائبةٍ من النوائب، تزدهر الأسئلة الذاهبة إلى محاولة استطلاع ما جرى. ويزدهر ـ أكثرَ من ذلك ـ نقدٌ لا يلتفت كثيرًا إلى الأسئلة الجديرة بالطرح، وكأنّه جوابٌ جاهزٌ ناجزٌ عن النائبة ذاتها... حتى قبل أن تكون قد حدثتْ! في مطلق الأحوال، ليس من أحدٍ يجادلُ ـ غير جاحدٍ عَقوق ـ في أنّ لحظات الهزيمة التي قد تَلْحَق شعبًا، أو أمّةً، أو فكرةً، أو مشروعًا سياسيًا، هي حقلُ الاختبار التاريخيّ الذي ينبغي أن توضعَ فيه الأفكارُ والبداهاتُ والمؤسساتُ والتجاربُ موضعَ فحص ومراجعة تُعاد فيهما معاينةُ شرعيتها أو أهليتها أو فعاليتها. وبصرف النظر عن أنّ كثيرين يَطيب لهم أن يُقيموا على مثل هذه المقدّمات الصحيحة نتائجَ فاسدةً، من جنْس إسقاط شرعية الفكرةِ ذاتِها، المعروضةِ على المراجعة والنظر النقديّ، إلاّ أنّ وجود مثل هؤلاء ـ ومثلِ هذه النوايا لديهم ـ هو أشبهُ ما يكون بـ «الموت بالشَّرَق،» بعبارة أبي الوليد بن رشد، الذي ليس يبرِّر لنا أن نَمْنَعَ الماءَ (= المراجعةَ والنقدَ) عن العطاشى بدعوى أنّ بعضهم شربوه فماتوا، لأنّ الموت بالشَّرَق ـ والكلامُ لابن رشد ـ عارضٌ، أما الموتُ بالعطش فذاتيٌّ ضروريّ.

حين وقعت الواقعة في ٩ أبريل ٢٠٠٣، أصبح في وسع الجميع أن يحاسِبَ ويَشْتَدَّ في المساءلة؛ ذلك أنّه أمام «نازلةٍ» ليس مُباحًا لأحدٍ أن يَضَعَ معها قيودًا على الحقّ في النقد والاحتجاج والغضب. وهو حقٌّ يتضاعف نصيبُه متى أخذنا في الحسبان أنّ أكثر من يَبْتَغُون الخوضَ في النقد والمراجعة اليوم ما كانوا بالأمس في عِداد المتكلّمين: إمّا لخَرس أصابهم خوفًا، وإمّا لإيمانيةٍ حَجَبَتْ عنهم حقائقَ الواقع، وإمّا لغير ذلك من الأسباب. ولعلّهم سيمارسون هذا الحقّ لأوّل مرة، لا لأنّ هامش الحرية المتاحَ لهم أصبح أوسعَ من ذي قبل، بل لأنّ ذلك فَرْضُ عَيْنٍ عليهم «يَأْثَمُون» سياسيًا وفكريًا إنْ هُمْ أَعْرضوا عن إتيان أَمْرِه. وربّما تنصرف هذه الملاحظة، أكثرَ ما تنصرف، إلى المثقفين العرب بحسبانهم أَقْدَرَ فئات المجتمع العربيّ على النهوض بأمر تلك المراجعة. لكنّ أكثر هؤلاء الذين يعنيهم أَمرُ تلك المراجعة يَنتسب إلى فئة المثقفين القوميين والتقدُّميين التي ارتبطتْ بالتجربة القومية المُرادِ عَرْضُها على النقد: فأولاء مشمولون بواجب النظر في ما آلَ إليه أَمْرُ ما عَوّلوا عليه وراهنوا أو حتى أَمِلُوا في أن يُفْرِجَ عن بعضٍ بَعِيضٍ ممّا آمنوا به؛ وهؤلاء لا عُـذْرَ لهم في أيّ استنكافٍ منهم عن النهوض بذلك الأمر، وهو أقلُّ القليل الذي يُطْلَب منهم اليوم.

نعم، يحقّ للمثقفين العرب اليوم ـ ولاسيّما القوميون ـ أن يَطْرحوا السؤالَ التالي: «ماذا فَعَل السياسيون والعسكريون بنا؟» وهُمْ في السؤال هذا ليسوا مُغْرِضين، لأنّ الكلمة في المرحلة الماضية كانت للحكّام والضبّاط حصرًا قبل سواهم حتى لا نقول دون سواهم. وعندي أنّ السؤال هذا على أهميته ليس كافيًا، وأقلُّ ما يُنْبِئ به أنّه يُلقي التَّبِعَةَ على الغير من أجل رفع الشُّبهة عن النفس والنَّأْيِ بها عن آية محاسبة. والحال أنّ نازلة ٩ أبريل ٢٠٠٣ هي «أُمُّ المناسبات» لمساءلة المثقفين نفسَهم وحالَ مجتمعاتهم في الآن عينه، عسى ذلك يَفْتح مَسْرَبًا في نفقٍ أمام ميلادِ أفقٍ جديد.

- ٢ -

سيكون من باب الإجحاف أن يقال إنّ المثقفين القوميين العرب جميعًا مسؤولون عن المساهمة في إيصال الأوضاع إلى نفق ٩ أبريل. يعتقد ذلك كثيرون، عن قناعة صادقة أو عن رغبة في تصفية حسابات. والحقُّ أنّ التعميم هنا ناجم عن سوء تبيُّنٍ لدى الأوّلين، وعن سوء نيةٍ لدى الأخيرين. وهو ـ في الحالَيْن ـ لا يفيدنا في بناء قراءة للأدوار التي نهضوا بها قبل الواقعة، كما لا يفيدنا في عيار حجم مسؤولياتهم الفعليّ في ميزان التقويم الموضوعيّ.

المثقفون والقومية العربية: فريضةُ المراجعة

إذا تركنا جانبًا سوءَ النية والتعميمَ المصمَّمَ لأداء وظيفة تصفيةِ الحساب، وأخذنا المسألةَ من زاوية الحاجة إلى بناء شروط المحاسبة على مقتضى الوقائع لا على سبيل الافتراض، فإنّ صيغة المقاربة ستختلف حُكْمًا. حينها، سيكون علينا أن نعيد توزيعَ المسؤوليات على المثقفين أُولاء بشكل عادل: إذ سيكون علينا إجراءُ فرزٍ موضوعيّ بينهم يعيد رَسْم أشكال الصلة بينهم وبين القضية (= القومية) التي انتدبوا أنفسَهم للتفكير فيها أو للتبشير بها أو للدفاع عنها؛ وسيكون علينا أن نعاين أنواعَ المقاربات التي أنتجوها لهذه المسألة التي شغلتهم؛ ثم سيكون علينا أن نتقصّى أَوْجُهَ العلاقة التي قامت بينهم وبين قوى غيرِ ثقافية على علاقةٍ بالمشروع القوميّ.

نقترح هنا تصنيفًا للمثقفين القوميين العرب في ثلاثة نماذج لهم: **مثقف القضية**، و**مثقف الحزب** (القوميّ)، ثم **مثقف السلطة** («القومية»). وليس معنى ذلك أنّ المثقفيْن الأخيريْن ليسا مثلَ الأول مثقفيْ قضية، بل القصْدُ أنّهما ما صَمَّما دورَهما القوميّ على نحوٍ يتّصل بخدمة قضيةٍ مجرّدةٍ ومبدئيةٍ كما فَعَلَ الأول، بل على نحوٍ ارتبطتْ فيه القضيةُ هذه بمؤسَّسةٍ حزبيةٍ أو سلطويةٍ تنزّلتْ منزلةَ النطق باسم القضية.

أ ـ مثقف القضية. صاحبُ رأيٍ في المسألة القومية العربية. يشدُّه إليها وعيٌ وإيمان: وعيٌ بأنّ تقدُّم المجتمع والأمة رهنٌ ببناء الوحدة القومية جنبًا إلى جنب مع إنجاز هدف التطوُّر الديموقراطيّ والتنمية والاستقلال... إلخ؛ وإيمانٌ بأنّ القضية هذه تستحقّ ـ لطابعها المصيريّ ـ التزامًا فكريًا ثابتًا منه ومن سواه. مثقفُ القضية هذا قارئٌ في التاريخ، ولذلك يَمْلك مقدارًا عاليًا من حسّ المقارنة التاريخيّ بين أوضاع مجتمعه المتأخّر وأوضاع مجتمعات أخرى ظَفِرَتْ بأسباب الانتهاض والتقدُّم، عازيًا ذيْنك الانتهاضَ والتقدُّمَ إلى نجاعها في تحقيق عملية التوحيد القوميّ.

أَسْمَيْنا هذا المثقف مثقفَ قضية لأنّ هذه الأخيرة بؤرةُ تفكيره، ولأنّ صلتَه بها مباشرةٌ لا تَخْضع لأية وساطة مؤسَّسية، ولأنّها صلة تعبِّر عن قناعات فكرية، وليست برسم الاستجابة لطلبِ طالبٍ غيرِ «الضمير» أو حاجاتِ الأمة على نحوٍ ما يتمثّلها هو. ومع أنّ مثقف القضية هذا قابلٌ لأن يُدْرَج في عداد الدعاة، إلاّ أنّه يختلف عن أيّ داعيةٍ قوميّ آخر في أمريْن رئيسيْن: أولهما أنّه يدعو إلى قضية وإلى مبدإ، لا إلى حزب أو سلطة؛ وثانيهما أنّه يُنْتج معرفةً بالمسألة القومية ولا يردِّدُ شعاراتٍ ولَغْوًا إيديولوجيًا.

ولأنّ مثقفَ القضية ليس ملتزمًا موقفَ حزبٍ أو سلطةٍ، ورأيه ناجمٌ عن قناعةٍ مؤسَّسةٍ على إدراكٍ فكريّ لموضوعه، فهو أقلُّ قابليةً للسقوط في الدوغمائية والتبريرية من غيره من أصناف المثقفين القوميين الآخرين، وأكثرُ تشبُّعًا بالروح النقدية في مطالعةِ ما يؤْمن به حين تدعوه امتحاناتُ التاريخ الكبرى إلى فحص أدواته ويقينياته. وقد ثَبَتَ أنّ هذا المثقف ما كان يَجِد كبيرَ حرج في وَضْع مدوَّنةِ فكره موضعَ نقدٍ ومراجعةٍ عندما تدعوه الحاجةُ التاريخيةُ والمعرفيةُ إلى ذلك. ولنراجعْ كتابات الحصري وزريق والعروي وجعيط...، بمناسبة نكبتيْ ١٩٤٨ و١٩٦٧ وما تلاهما، لنقف بالدليل على ذلك.

ب ـ مثقف الحزب. لسانُ مؤسَّسةٍ سياسيةٍ انتَدبتْ نفسَها للنطق باسم القضية القومية. هو لا يشاطر مثقفَ القضية اعتقادَه بإمكانية التزام المسألة القومية فكريًا فحسب، أو حتى فكريًا وسياسيًا، دون التزامها حزبيًا. ذلك أنّ الحزب القوميّ في عُرْفه هو المؤسَّسة التنظيمية الوحيدة القادرة على إخراج الفكرة القومية من حيّزها النظريّ إلى حيِّز التحقيق الماديّ. وهو لا يرى في «بضاعة» مثقف القضية إلاّ تَرَفًا «ثقافويًا» مجرَّدًا ليس يكتسب قيمةً تاريخيةً إلاّ متى اقترن بالتزامٍ سياسيّ حزبيّ؛ ذلك أنّ الفكرة القومية غيرُ ذات بال في رأيه إنْ لم تتحوَّلْ إلى ممارسة سياسية، حزبيةٍ بالأحرى (ما دامت السياسةُ تَقْبل الاختزالَ ـ في هذا النمط من الوعي ـ إلى العمل الحزبيّ).

قد يكون مثقفُ «الحزب القوميّ» مُنَظِّرًا يُنشئُ معمارًا فكريًا «يهتدي» به برنامجُ الحزب و«تترشَّدُ» به ممارستُه السياسية؛ وقد

ما ليس يَقبل تردُّداً من المثقفين القوميين اليوم هو «تكفيرهم» عن إيديولوجيا التبرير التي امتهنوها

يكون في جملة الشُّراح الذين يُحَوِّلون المتونَ إلى دروس وأدبياتٍ تكوينية و«فتاوى حزبية»: وقد ينحدر به طموحُه إلى مجرّد واحدٍ من الهتّافين بشعارات الحزب وقائده. لكنَّه ـ في الأحوال جميعًا ـ «يؤجِّر» عَقْلَه للمؤسسة التي ينتمي إليها، ويَعْجز عن إقامةِ أية صلةٍ له بالقضية القومية إلاّ عبر المؤسّسة الحزبية التي تَخْتصر ـ في وعيه ـ القضيةَ تلك وتحتكر التعبيرَ عنها. ولذلك يظلّ في حساب مثقف القضية إيديولوجيًا حزبيًا أكثرَ منه مثقفًا مهجوسًا بقضيةٍ بحجم القضية القومية العربية.

ج. **مثقف السلطة**. كسابقِه، لسانُ مؤسَّسة. لكنَّها ـ هنا ـ ليست مؤسَّسةً حزبيةً فحسب، بل مؤسَّسة سلطوية. يختلف هذا عن مثقف الحزب في أنّ الأخير قد يكون معارضًا وليس لسانَ نظامٍ حاكم، وإنْ لم يكن الاختلافُ بينهما بَيِّنًا في ما عدا ذلك ـ أعني في الاستعداد للحديث باسم المؤسَّسة، وانتدابِ النفس لشرعنتها، والتسويغ لمواقفها. لكنَّه يختلف عن مثقف القضية في معظم الأشياء: في أنّ الأول مستقلّ ومثقف السلطة تابع: وفي أنَّه (الأوّل) مرتبط بمبدإ والثاني مرتبط بروزنامة سياسية رسمية: وفي أنّه باحث والثاني داعية صريح: ثم في أنَّه نقديّ والثاني تبريريّ. وقد ينضاف إلى لائحة الفروق والتمايزات أنّ مثقف القضية قد يكون في جملة المعارضين للسلطة «القومية» التي يَنْطق الثاني بلسانها.

يستشعر مثقفُ السلطة امتيازًا يُباينُ بينه وبين أقرانه من سائر المثقفين القوميين، هو أنَّه ناطقٌ باسم سلطةٍ «قومية» وليس مجرَّد مبشّر بفكرةٍ (كالمثقف الأول) أو مناضلٍ من أجلها (كالمثقف الثاني). ومع أنَّه لا يعترض على وجود مثقفين يؤْمنون بالقضية فكريًا ويلتزمونها سياسيًا وحزبيًا، إلاّ أنَّه لا يرى فيهم إلاّ مشروعَ مثقفين مُلْحَقين أو قابلين للإلحاق بسياسة سلطته «القومية» وأجندتها.

من المشروع هنا أن نتساءل عمّا إذا كان هذا في جملة من يَصْدُق عليهم وَصْفُ المثقفين. قد يُشابِه سابقيْه في كونه ـ مثلهما ـ داعيةً. لكنّ دَعَوِيَّته أعْلى نبرةً وأشدُّ كثافةً من دَعَوِيَّةِ السابقيْن.

والمشكلة لا تنحصر في هذا، بل تتَّصل بنوع «الثقافة» التي يقدِّمها أيضًا. فهذه ـ في ما نزعم ـ ليس ممّا يَدْخل في جنس الثقافة (والثقافة السياسية) لأنّ مناطَه ما تقولُه الدولةُ وأجهزتُها قبْله. وعندي أنّ هذا مما ليست تقوم صِلَةٌ بينه وبين الثقافة بوصفها معرفةً أو رؤيةً أو تمَثُّلاً أو حتى دعوةً لفكرةٍ أو قيمةٍ ما. مثقف السلطة ـ بهذا المعنى ـ أقلُّ كثيرًا من الداعية لأنَّه لا يدعو إلى فكرة، بل يدافع عن سلطة ويلتمس لها الذرائعَ والمبرِّراتِ. وما أَبْعَدَ ما يفعله عن مدار الثقافة!

...

مرةً أخرى، لا مهرب من توزيعٍ عادلٍ للمسؤوليات على أصناف المثقفين أولاء، إذ ليس من المشروع النظرُ إليهم جَمْعًا مجموعًا تحت عنوانٍ واحدٍ مطلق هو «المثقفون القوميون.» فالذين أصابهم من «النُّظُم القومية» ابتلاءٌ، أو كانوا لممارساتها ناقدين، غيرُ الذين سَكَتوا عن أفعالها المُنْكَرات وصامُوا عن قول الحقّ خِشيةَ أَمْر. وهؤلاء وأولئك غيرُ الذين أَجَّروا أقلامَهم وألسنتَهم يدافعون عنها في السرّاء والضرّاء، ويلتمسون لأفعالها الأعذارَ، ويبرِّرون لأياديها ما اقترفَتْ. والذين كانوا في عِداد المُصْلِحين غيرُ الذين كانوا في جملة «كهنوتٍ قوميّ» ارتضى نفسَه سادِنًا لسلطةٍ لم يَكُنْ يَمحضها الولاءَ إلاّ مَنْ هُمْ في جملة أهْلِها المباشرين أو التابعين أو «المؤلَّفةِ قلوبُهم.» أما الذين يريدون الجَمْعَ بين مَنْ لا يَقْبلون الجمع تحت عنوانٍ مشترك، فإنَّما يَقْصدون التعريضَ بفئة المثقفين القوميين والتشنيع عليها بتعلاّت جوفاء.

لسنا نريد الوقوعَ في أفخاخ هؤلاء المُتَّهِمَةِ، فنَسْتَبْطِن اتهامَهم بالجملة لسائر المثقفين الذين انتسبوا إلى أحزاب قومية أو كانوا في جملة إيديولوجيّي «النُّظُم القومية،» مبرِّئينَ فحسب المُسْتَقِلَّةَ منهم؛ فنحن ندرك أنّ الأكثر من هؤلاء وأولئك كان صادقًا في ما آمَنَ به، وبعضُهم كان مغلوبًا على أمره في ما قام به. ومع ذلك، نأبى أن نسقط في ما سقط فيه هؤلاء المثقفون، فنبرِّرَ لهم ما ليس يَقْبل

التبرير. وكائنةً ما كانت الأسباب التي دفعتهم إلى ذلك، فإنّ الذي ليس يَقْبل تردُّدًا منهم اليوم هو «تكفيرهم» عن إيديولوجيا التبرير التي امتهنوها، من خلال حمّامٍ نقديّ يَغْسل ما عَلِقَ بهم. وللحمّام ذاك عنوانٌ واحد: النقد الذاتيّ من خلال نقد التجربة القومية.

- ٣ -

ليست فاجعة أبريل ٢٠٠٣ تفصيلاً، بل هي منعطفٌ تاريخيّ يَفْرض مراجعةَ مرحلةٍ كاملة. وقد لا تكون قائمةُ الموضوعات القومية المُدْرجة في جدول أعمال النقد الفكريّ المطلوب قابلةً للحصر لفرط كثْرتها؛ وقد لا تكون أيضًا قابلةً لترتيب منهجيّ على مقتضى سلَّم الأولويات لفرطِ تداخُلها. وعليه، ليس مُهِمًّا كثيرًا مِنْ أين تبدأ المراجعةُ النقديةُ؛ المُهِمّ أن تبدأ من نقطةٍ ما لأنّها ستعْثُر ـ في سياق النقد وبمقتضى منطقه ـ على صِلاتها بغيرها من المسائل.

لنبدأْ مثلاً من مدخل الديموقراطية. ولنفترضْ أنّ استواء الفكرة القومية ومشروعِها السياسيّ على قوامٍ خلا من قيمة الديموقراطية هو ممّا يميط لِثامَ الحَجْبِ عن كثيرٍ من أسباب تفسيرِ ما عَرَض لتلك الفكرةِ وذلك المشروع من كبوات وإخفاقات. وسيكون علينا أن نَمْنح هذه الفرضية ما يؤسِّس لها وجاهتها من قرائن دالةٍ عليها. (ولعلّه من سوء حظ التجربة القومية المعاصرة ـ ومن حسن حظّ الفرضية النقدية ـ أنّها حافلةٌ بشواهد ضدّها في هذا الباب!).

كان يمكن أن يُقال إنّ الصلة المضطربة للتجربة السياسية القومية العربية بالمسألة الديموقراطية مصادفةٌ سيِّئةٌ من مصادفات التاريخ. لكنّ ذلك لم يكن شأنها بكلّ أسف. فمنذ قيام الناصرية في مصر حتى سقوط نظام «حزب البعث» في العراق، كان مؤشِّرُ القيم الديموقراطية في هبوطٍ متزايد يَشِي بضيق صَدْر النخب القائدة ـ «القيِّمَة» على المشروع القوميّ ـ بالديموقراطية. وبين «هيئة التحرير» و«الاتحاد الاشتراكيّ» و«الجبهات الوطنية» «المشاركة» في السلطة، كانت تَرْتسم حقيقةٌ واحدةٌ في المشهد: تنزُّلُ الحزب الواحد ـ أو «الحزب القائد» في الخطاب القوميّ الرسميّ تخفيفًا وتلطيفًا ـ منزلةَ الكائن السياسيّ الواحد الأوحد، المخصوصِ من دون سواه بأمر السياسة والرئاسة.

لم تكن «الحقبةُ الليبراليةُ» العربية في ما بين الحربيْن العالميتيْن حقبةً سياسيةً يُتَحَسَّر كثيرًا على مكتسباتها الدستورية والنيابية؛ فقد كانت زَمَنَ الباشوات والآغاوات الإقطاعيين والبرلمانات المحدودة التمثيل التي لا تَمْلك قرارًا. لكنّها كانت حقبةَ الحزبية والتعدُّدية السياسية، وهاتان ـ على تواضع معطياتهما في ذلك الإبّان ـ من آكَدِ شروط الديموقراطية ومفرداتها الابتدائية. غير أنّه مع ميلاد «الحقبة القومية» في النصف الثاني من القرن العشرين، أُهْدِرَ ذلك النزرُ اليسيرُ من حقوق الديموقراطية البدائية، فَوَقَع إفقارُ حقل السياسية واختزالُه إلى الحدّ الذي ما عاد يتّسع فيه لأكثر من حزبٍ واحدٍ اختَصَر المجتمعَ والسياسةَ فيه. وإذْ كان في وُسْع الحزبية أن تنبعث مجدَّدًا ـ وإنْ فقيرةً وواحديةً ـ في مصر وسورية واليمن الجنوبيّ والجزائر، فقد امتنع أمرُها في بلادٍ «مَنْ تحزَّبَ خان» لتَخْرج من حيِّز المحذور إلى حيّز المحظور!

لكنّ اختزالَ الحياة السياسية الحزبية في حزب واحد، والانقضاضَ على الحزبية والتعدُّدية، ومصادرتَهما من قِبَل الحزب نفسه، لم تكن نهايةَ مطاف نكبة السياسة والتحزُّب في البلاد العربية وفي الدول «القومية،» وإنّما أتى يمثِّل إيذانًا بميلاد طورٍ جديد أسوأ من سابقه في مضمار الاعتداء على البدائيّ من الحقوق الديموقراطية. فسريعًا ما وَضَعَ نظامُ الحزب الواحد أساساتِ نظام أكثرَ سوءًا لَحقَهُ في الظهور، هو نظام **الفرد** الواحد. ثم كان على نظام الفرد الواحد أن يَسْتَدِرَّ ولاءَ الشعب له بعيدًا عن حزبه والدولة أحيانًا، ولقد حَصَل على هذا الولاء غالبًا، ولكنْ من أوْجُه سلوكٍ مختلفة: فثمة من أَتَتْهُ الولاءاتُ من باب حظٍّ ما من الاستحقاق صَنَعَتْه له هَيْبَةٌ وكاريزما؛ وثمة مَنْ أَتَتْهُم

إنّ أقـصـر الطرق إلى ديمومـة التـأخـر التـاريخي هو اطّراح مـشـروع التـوحـيـد القومي

صاغرةً بحدّ السّيف ومن باب خوفٍ رعيّةٍ على النفس من ممانعتها أو معاندتها؛ ثم إنّ منهم مَن اعتقدها قائمةً في شعبه لمجرّد أنّ شعبَه يَهْتف بهتافه ويَرْفع قبضاته في الهواء «تحدّيًا!»

وقد جَمَعَ بين نُظُم الحكم الفردية ـ على تفاوتٍ بينها في السمات ـ إقامتُها السياسةَ على مقتضى الرأي الواحد «المُلهَم» و«السديد،» وعلى مقتضى مشيئةٍ يَرْتفع نصابُها عن أيّ نوع من أنواع الاحتساب أكان شرعيًا أَمْ وضعيًا. والنتيجة؟ يَرْتهن مصيرُ وطنٍ بمشيئةِ فرد، وتلتغي قواعدُ السياسة، وتغيب المؤسسة. وحين يغيّبُه الموتُ أو تغييرٌ بالعنف المسلّح، فقد ينهار ميراثُه الوطنيّ (مثال عبد الناصر) لعدم وجود مؤسسات تحمي ذلك الميراثَ بوصفه تراكمًا وطنيًا للمجتمع والدولة؛ وقد تنهار الدولةُ نفسُها (مثال صدّام حسين) بسبب ارتباطها به في مخيال المجتمع وفي الواقع أيضًا. ومع أنّه من باب النظرة العدمية عدمُ رؤية رصيد المكتسبات الهائل الذي أنجزتْه حقبةُ هذا النمط من حكم الحزبِ الواحد، والرأيِ الواحد، والفردِ الواحد، على صُعُد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناءِ الدولة، ونشرِ التعليم وتعميمه، ومواجهةِ المشروع الصهيونيّ، ودعم كفاح الشعب الفلسطينيّ، والدفاع عن الاستقلال الوطنيّ... إلخ، إلاّ أنّ سائر تلك المكتسبات لا يبرّر تلك المذبحةَ الرهيبةَ التي كانت الديموقراطيةُ وحقوقُ الإنسان عُرضةً لها في تلك الحقبة من حكم هذه النظم. ذلك أنّ أول مَنْ دَفَعَ أفدحَ الغرامات على مذبح الديموقراطية تلك هي «النُّظُمُ القوميةُ» نفسُها!

الأنْكى والأمَرّ أنّ «النُّظُم القومية» ما اكتفَتْ بإلغاء الحياة السياسية، ومنع الحزبية والتعدُّدية، وفرض نظام الحزب الواحد، ثم القائدِ الواحد، فحسب، بل زادت على ذلك كلّه بأن أقامت في المجتمع نظامَ الدولة الأمنية، نظامَ أجهزة الأمن والمخابرات، وأَوْكلتْ إلى هذه وظيفةَ الضبط الاجتماعيّ القهريّ بأساليب القمع كافةً. فعلتْ ذلك تحت عناوين متعدِّدة ليس أوّلَها «حمايةُ الثورة» من الأعداء الداخليين، المتربّصين بها والمتعاونين مع العدوّ الخارجيّ؛ وليس آخرَها موجباتُ الأمن الداخليّ في مواجهة خطر الاختراق الصهيونيّ والإمبرياليّ. والنتيجة أنّ ثمن الأمن والوحدة الوطنية كان باهظ الكلفة على الجميع: على حرية عشرات الآلاف من المواطنين الذين زُجَّ بهم في السجون والمعتقلات وامتُهِنَت كرامتُهم، وعلى حقّ مئات الآلاف من المغتربين في العيش في وطنهم... ثم على صورة القومية العربية أيضًا، التي مرّغَها في الأوحال مَنْ تصدَّروا للنُّطْق باسمها.

هذه بدايةٌ مقبولةٌ لأية مراجعةٍ نقدية تروم إعادة النظر في التجربة القومية العربية المعاصرة لفهم الأسباب التي قَضَتْ بصيرورتها إلى هذه الحال من الإخفاق الحادّ في تحصيلِ ما انتدبَتْ نفسَها لتحقيقه من أهداف. لقائلٍ أن يقول هنا إنّ هزيمتَها كانت خارجية (بالحرب في أعوام ١٩٦٧ و١٩٩٨ و٢٠٠٣) لا داخلية (أيْ بثورة شعبية ضدّها)، وبالتالي فلا داعيَ لجلْدها باسم غياب الديموقراطية. وعلى تسليمنا بوجاهة هذا الاعتراض فإنّنا نَعْتقد بأنّه لا يقول كلّ شيء. لا يقول مثلاً إنّ الداخل المصريّ والعراقيّ لم يدافع كثيرًا عن السلطتين الناصرية والبعثية لأسبابٍ تتعلّق بنوع ذلك الداخل الذي صَنَعَتْهُ هاتان السلطتان. ولعمري إنّ هذا «بيتُ القصيد» في الموضوع.

- ٤ -

لم يكن حظُّ الفكرة القومية العربية في ميدان السياسة طيّبًا. لا نَجْحد أَمْرَ وجاهتها ومشروعية قيامها كفكرة. ولسنا في زمرة من يحسبونها اختراعًا قيصريًا لطوبى ممتنعةٍ عن التحقيق، ولا في زمرة مَنْ يَرُدُّونها إلى أسباب وعِلَلٍ غير ذات صلةٍ بالأمة كمِثْل سعْي بعض القِلاّت[1] في التغطية لوجودها وأدوارها بعد انهيار

١ ـ عبارة «الأقليات» الذائعة غير سليمة لأنّ مَبْناها اسمُ تفضيل.

«نظام المِلل» والخشية من عودة نظام «أهل الذمة.» وإنّما ننتمي إلى جمهور عريض من المؤمنين بأنّ تواريخ النَّهْضات الحقيقية تبدأ بقيام الأمم وتشكيل كياناتها القومية، وبأنّ أَقْصر الطرق إلى ديمومة أحكام التأخّر التاريخيّ هو اطِّراحُ مشروع التوحيد القوميّ. لكنّنا لم نَلْحظْ في تاريخ هذه الفكرة القومية العربية ما يقيم دليلاً على أنّها أصابت نصيبًا من التحقُّق السياسيّ أو من التمكين لها سياسيًا من التحقّق. وتلك هي المشكلة...

من المفارقات الكبيرة أنّ فكرةً كبيرة كالفكرة القومية العربية جرى تقزيمُها **سياسيًا**، وتضييقُ نطاق القوى الاجتماعية المرتبطة بها، من قِبَل القوى السياسية التي انتدبَتْ نفسَها للنهوض بأمْر الدعوة إلى المشروع القوميّ العربيّ وتحقيقه. ومن المصادفات التاريخية السيِّئة أنّ حَمْلَ هذا المشروع سياسيًا من قِبَل القوى تلك قَطَعَ مسارًا انحداريًا بَدَتْ فيه الحلقاتُ اللاحقاتُ أسوأ حالاً من السابقات، على نحوٍ أتتْ فيه مآلاتُه تَنْسِفُ الكثير من مقدّماته. ثمة ـ في هذا المعرض ـ ثلاثُ وقائع تَشْهد على ذلك المسار الانحداريّ السياسيّ للفكرة القومية العربية، وتلقي الضوءَ في الآن نفسه على مَواطن الخَلَل في المشروع القوميّ برمّته:

أ ـ أَنْلَجَةُ المشروع. وُلِدت الفكرةُ القوميةُ فكرةً اجتماعيةً عامةً عَبَّرتْ عن مصالح معظم قوى المجتمع العربيّ في الاستقلال والتوحيد القوميَيْن. لم تَأْتِ تلك الفكرةُ عفوًا ولا خرجَتْ من عدم، بل كانت وراءَها «أسبابُ نزول» صنعتْ لها الشرعية: من سياسات التتريك والهضم القوميّ لحقوق العرب في السلطنة، إلى الاحتلال الأجنبيّ للبلاد العربية، والتجزئةِ الاستعمارية لكيانها، فإلى رعاية المشروع الصهيونيّ والتمكينِ له ولإقامة دولته في قلب الوطن العربيّ... إلخ. وهي، لكلّ تلك الأسباب، أتت تجيب عن حاجاتٍ موضوعيةٍ ومطالبَ مشروعةٍ فَرضتْ نفسَها على المجتمع العربيّ، ولم تكن مجرَّد ترفٍ ثقافويّ مارستْه نخبةٌ فكريةٌ جديدة. وإلى ذلك كلِّه، فهي تَرِثُ الفكرةَ النهضويةَ التي تبلورتْ في القرن التاسع عشر وتنتسب إليها، إذ استأنفت التفكيرَ في ما صَدَحَ به النهضويون ـ أوائلُهم ومتأخِّروهم. والباحث في خطاب القوميين في حقبة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين الماضي لا بُدَّ واجِدٌ مفردات النهضويين في ما جَدَّده القوميون: الدفاع عن فكرة التقدُّم، والانخراط في العصر، ونقد الاستبداد، والدفاع عن حقوق المرأة، وعن النظام الدستوري والنيابيّ... إلخ.

في مطلق الأحوال، اكتسبت الفكرةُ شرعيةً غيرَ مُنازَع عليها، وتقدَّمت للناس فكرةً اجتماعيةً وجمْعيةً تشدُّهُم إلى مصالحهم، وتترجم لمطالبهم، وتقترح عليهم مشروعًا يعيد بناءَ مصيرهم على مقتضى حقوق لهم اهتُضِمَتْ. هكذا ـ على الأقلّ ـ أدركها مَنْ أَطْلقوها من رعيل القوميين الأوائل، وهكذا استقبلها جمهورٌ عريضٌ من الناقمين على أحوال التجزئة والاحتلال. لكنّ الفكرة لم تَبْقَ كذلك، أعني ملْكًا مشاعًا للناس كافةً. هكذا ـ وباسم خدمة قضية الأمة ـ انتُزعتْ القضيةُ من الأمة لتوضَع في يد نخبةٍ حَوَّلت الفكرةَ من فكرة اجتماعية إلى **إيديولوجيا سياسية**... بل قُل إلى إيديولوجيا فريقٍ سياسيٍّ في الأمة! وكانت لذلك تَبِعاتٌ كبيرةٌ على الفكرة والمشروع كما سيلي بيانُ ذلك.

ب ـ المأسَسَة الحزبية. وهي كناية عن تحزيبٍ تعرَّضتْ له الفكرةُ القوميةُ العربية منذ مطالع الثلاثينيات من القرن الماضي، فنجم عنه ميلادُ أطر حزبية في بلدان المشرق العربيّ كَرَّسَتْ نفسَها للعمل من أجل الدعوة إلى تلك الفكرة والنضال من أجل تحقيقها. ورُبَّ قائل يقول: وما وجْهُ الاعتراض على قيام أحزاب قومية؟ أليست الفكرةُ متوقّفةً على العمل السياسيّ حتى تتحوّل إلى واقعٍ ماديّ؟ ومع تسليمنا بوجاهة الاعتراض، إلاّ أنّ المسألة ليست بهذا التبسيط الذي ينطوي عليه السؤال، وإنّما هي في **نمط** الحزبية السياسية التي انتدبتْ أُطرَها للعمل القوميّ، وفي آلية العزل الاجتماعيّ (= عزل الفكرة عن جمهورها الاجتماعيّ) التي اشتغلتْ حينَها في النظام الحزبيّ القوميّ. ففي عقديْ الثلاثينيات

انتُزعت الفكرة القومية من الأمة لتوضع في يد نخبة. ومن ثم في يد فريق سياسي، وسلطة عسكرية

والأربعينيات لم تكن الحزبية السياسية قد استوت على مقتضى قواعد السياسة والتمثيل الحديثة. كانت الحزبية جديدةً على المشهد السياسيّ العربيّ، ولا تعود في بلاد الشام ـ معقلِ الفكرة القومية ـ إلى أكثر من نيّفٍ وعقدٍ من الزمان. ثم إنّ الفواصل بين بُنى السياسة ـ والأحزابُ السياسيةُ في جملتها ـ وبين بنى الاجتماع الأهليّ ما كانت وسيعةً دائمًا ولا قابلةً للتبيُّن، بل يُمْكنها أن تتماهى! والأهمّ من ذلك أنّ الحزبية القومية نشأتْ ـ ثم ظلّت محصورةً ـ في منطقة عربية صغيرة بعينها، فيما القوميةُ قضيةُ أمةٍ بأسرها. وحتى حينما أمْكن تلك الحزبيةَ أن تتوسّع منذ الخمسينيات، عبر الفروع التي نشأتْ لها خارج موطنها الأصل، لم تتحرّر من مركزيتها المشرقية ـ الشامية بالتحديد؛ وآيُ ذلك أنّها أقامتْ علاقتَها بفروعها على مقتضى «المركز» و«المحيط.»

وإذا كانت المأْسَسَةُ الحزبيةُ للفكرة القومية العربية قد سَحَبت القضيةَ القوميةَ من الأمة ووضعتْها في يد نخبة حزبية محترفة، وفَرَضَتْ معاييرَ للشرعية النضالية القومية تمرّ ـ بالضرورة ـ عبر الانتماء إلى الأحزاب القومية والنضال من خلالها حصرًا، فإنّ هذه المأْسَسة أخذتْ جرعةً أكبرَ بقيام نظمٍ سياسيةٍ أسَّستْ شرعيتَها على الفكرة القومية منذ مطالع النصف الثاني من الخمسينيات. سريعًا انتقلت الفكرةُ القوميةُ من الحيّز الاجتماعيّ ومن الحيّز السياسيّ الحزبيّ إلى الحيّز السلطويّ. لم تعد قضيةَ مجتمعٍ وأمة، وإنّما باتت قضيةَ دولةٍ وسلطةٍ تتحدّثان باسم ذيْنك الفريقين: المجتمع والأمة!

ج ـ من التسييس إلى العسكرة. في بحر سنوات معدودات، آلت مقاليدُ العمل القوميّ من السياسيين إلى العسكريين. وسرعان ما جَرَتْ عمليةُ سطوٍ جديدة على الفكرة القومية. لكنّه، هذه المرة، سطوٌ مسلّح سيَفْتح الطريقَ أمام قيام نظم سياسية تنتهل شرعيتَها من تلك الفكرة. وإذا كان استيلاءُ العسكر على الفكرة القومية قد بَدا ـ لكثيرين ممّن أحاطوا نُظُمَهم بالتبرير ـ إخراجًا للسياسيين وللمشروع القوميّ من الأزمة ومن نفق الانتظار الطويل، فإنّ ثمن ذلك «الإخراج» كان فادحًا على الجميع: على السياسيين، وعلى الأحزاب، وعلى الفكرة القومية، وعلى الأمة جمعاء. فهو، من وجهٍ، عَزَلَ السياسيين عن السلطة، وحَوَّلَ أحزابَهم إلى مجرَّد غطاءٍ تتدثّر به السلطةُ العسكرية. بل وكثيرًا ما حُمِّلَتْ تلك الأحزابُ القوميةُ أوزارَ حكّامٍ ما عادت تَشْعر بأيّ نوع من أنواع الصلة بهم، ولكنْ ما كان لها ـ لانعقاد لسانها ـ أن تَجْهَرَ بذلك الشعور. ويكفي أنّ أكثر رجالات تلك الأحزاب آثَرَ الهجرةَ عن الوطن بعد أن وقعتْ واقعةُ السطو تلك، ولم يَقْوَ على العيش في كنفِ سلطةٍ خرجتْ من أحشاء المؤسسة الحزبية!

ثم إنّ الفكرة القومية تَأَذَّتْ ـ أكثرَ من السياسيين القوميين ـ من سلطة العسكر التي قامت في بعض المجتمعات العربية باسمها. فإذ صَمَّمتْ تلك السلطةُ نفسَها في البلاد على مقاس نظام المراتبية العسكريّ، تحوّلتْ تلك المجتمعاتُ إلى ثكناتٍ محروسةٍ بالقوة، وقائمةٍ على مبدإ الطاعة والسُّخْرَة. فكانت سيرةُ القمع والاستبداد والتسلُّط كافية لتنفير المجتمع من الفكرة ذاتها التي ادَّعَتِ النخبُ الحاكمةُ أنّها تقودُ باسمها (= الفكرة القومية). هكذا تعرَّضتْ هذه الأخيرة لعملية تمريغ وتشهير داخلية لم يَقْوَ الأعداءُ الخارجيون على إنجاز النزر اليسير منها. ومرةً أخرى يتحمّل السياسيون مسؤوليةَ إيصال الأمور إلى هذه النهاية الدراماتيكية، بسبب منزعهم القصير النَّفَس الذي دَفَعَهُم إلى استعجال الوصول إلى السلطة بأيّ ثمن وبأية وسيلة، ولو عن طريق استبدال الشعب والعمّال والفلاحين والطبقة الوسطى بالعسكر!

ذلك بعضٌ من عناوين المراجعة التي نحن مدعوون إليها اليوم.

بيروت ـ الدار البيضاء

عبد الإله بلقزيز

ـ عبد الإله بلقزيز: جامعة محمد الخامس ـ الدار البيضاء